أ ـ مقدمة :

تسعى الحكومات في مختلف دول العالم إلى إشباع الحاجات العامة والاجتماعية لمواطنيها ، لما لها من أهمية كبرى في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتستخدم الحكومات حصيلة الضرائب لتمويل إشباع تلك الحاجات .

ونتيجة للزيادة المطردة في النمو السكاني والاجتماعي والاقتصادي في دول العالم المختلفة ، تزايد الطلب على خدمات البنية الأساسية ولاسيما خدمات الطاقة والنقل والمرافق والصحة والتعليم ، لكن هذه الزيادة لم تقابلها زيادة مماثلة في التوسع في تلك البنية الأساسية ، ويعتبر السبب الرئيس في هذا هو عجز موازنات بعض الدول عن مواجهة تكاليف إنشاء وصيانة شبكات البنية الأساسية والتوسع في إقامتها .

على أن تحقيق التوسع المطلوب في مشروعات البنية الأساسية ، وكذلك تقديم خدماتها بمستوى أفضل قد أوجد رغبة في البحث عن أساليب جديدة لتمويل تلك المشروعات دون الحاجة إلى زيادة الضرائب أو زيادة التعريفات المفروضة على البنية الأساسية ، فكان الاتجاه نحو القطاع الخاص ليشارك في عملية التمويل ، وقد أدى ذلك إلى ظهور فكرة مشاركة القطاع الخاص باستثماراته مع الدولة في إقامة وتشغيل وصيانة هذه البنية الأساسية ، وذلك لأن مشاركة القطاع الخاص في التمويل تعني مصادر تمويل إضافية تضاف إلى موارد الموازنة العامة للدولة المحدودة ، كما أنها تضمن استخدام الموارد بأكثر الأساليب كفاءة ، لذا بدأت الحكومات في الأخذ بفكرة الوصول إلى أفضل الأساليب الممكنة للتكامل بين التمويل العام والخاص .

وتجدر الإشارة الى أن المشاركة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص قد تم التأصيل النظري لها في مدارس الفكر الاقتصادي المختلفة وذلك عندما قامت تلك المدارس بدراسة الاستثمار العام ودور الدولة في النشاط الاقتصادي وحدود ذلك الدور ، بداية من المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية وانتهاءً بمدارس الفكر الرأسمالي المعاصر ، إلا أن المدرسة النقدية في علم الاقتصاد - والرافد الرئيسي لها المتمثل في مدرسه اقتصاديات العرض – كانت لها خصوصية في التأصيل النظري لفكر المشاركة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص ، حيث عولت تلك المدرسة على دور الاستثمارات الخاصة في تمويل البنية الأساسية ، والمزايا التي تترتب على استخدام الفوائض المالية المتاحة لدى القطاع الخاص في إنشاء وتشغيل وصيانة مشروعات البنية الأساسية ، وقد أكدت المدرسة النقدية على أن المشاركة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص لها العديد من الأنواع والأشكال والأساليب والضوابط اللازمة لكي تنجح تلك المشاركة في ضوء الخبرة الدولية التي استقت منها تلك النظرية أفكارها .

وتنقسم هذه الدراسة إلى أربعة فصول رئيسيه بخلاف الجزء التمهيد والنتائج والتوصيات ، فالتمهيد الخاص بالدراسة يتكلم عن الإطار العام للدراسة باستعراض مشكله الدراسة وأهميتها وأهدافها وفروضها وحدودها وكذلك منهج الدراسة ، إما الفصول الخاصة بالدراسة فتنقسم إلى مباحث رئيسيه بخلاف التمهيد الخاص بالفصل وخاتمته .

فالفصل الأول يختص بدراسة الإطار النظري للاستثمار العام والاستثمار الخاص باستعراض الحاجات الاقتصادية وكذلك الاستثمار الخاص والاستثمار العام ودور الدولة في إطار النظرية الاقتصادية . إما الفصل الثاني الخاص بالجوانب النظرية

لدراسة المشاركة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص فيركز على نشأة أسلوب المشاركة في الجزء التمهيدي ثم أهم تعريفات المشاركة وأنواعها وأساليبها ، والضوابط اللازمة لنجاح ذلك الأسلوب الاستثماري بالإضافة إلى خاتمه الفصل .

والفصل الثالث المتمثل في الجزء التطبيقي الخاص بالدراسة والمعنون المشاركة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في مصر بالتطبيق على قطاع النقل فيتكون من تمهيد ومبحثين وخاتمه ، حيث يركز الجانب التمهيدي على الخبرة الدولية في المشاركة بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص ، والمبحث الأول يختص بدراسة قطاع النقل في مصر والمبحث الثاني يدرس المشاركة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في مصر ودراسة حاله قطاع النقل ، بالإضافة إلى الخاتمة الخاصة بالفصل .

وتنتهي الدراسة بالفصل الرابع الذي يحتوى على برنامج مقترح لتفعيل المشاركة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في ضوء ما تم استعراضه في الفصول السابقة وفي ضوء الظروف الخاصة بالاقتصاد المصري وخصوصا فيما يتعلق بحالة كل من الادخار والاستثمار وما هي أهم عناصر ذلك المقترح وما هي الآثار والنتائج المتوقعة من تطبيقه .

وتُختتم الدراسة بعرض أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها والتوصيات والمقترحات التي تتبناها بخلاف البرنامج المقترح الذي أُفرد له فصلٌ كاملٌ .

وأخيرا فان كان هناك أمل قد راود الباحث من وراء إعداد هذه الدراسة ، فهو أن تكون هذه الدراسة من خلال ما انطوت عليه من جهد ودأب وما توصلت إليه من نتائج ، مجرد مساهمه متواضعة في تحليل احد أسباب قصور الأداء الاقتصادي والتنموي المصري ، وطريقا مأمولا في الخروج من التخلف وتحقيق تنميه مستدامة لمصرنا الحبيبة في المستقبل .

فإذا قدمت هذه الدراسة إسهاما ولو صغيرا في رسم خطه للتنمية الاقتصادية المصرية ، فان الباحث يكون قد حقق الهدف من الجهد الذي بذله في هذه الدراسة .

والله من وراء القصد ،،،،

الباحث

ب ـ مشكلة الدراسه :

للوقوف على المشكلة البحثية الخاصة بالدراسة والمتمثلة في محاولة الإجابة على مجموعه من الأسئلة المثارة عن طبيعة نظام المشاركة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص وتقييم الأثر الناتج عن تلك المشاركة على نمو الاقتصاد المصري وكذلك نمو وتطور قطاع النقل .

فالسؤال الأول الذي تجيب عنه الدراسة هو ما هي طبيعة نظام المشاركة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في مصر ، **والسؤال الثاني** خاص بماهية العوامل التي تحدد كيف ومتى يعتبر نظام المشاركة نظاما يحقق الفعالية في تقديم الخدمات العامة والاجتماعية وذلك في ظل التوجه الحكومي في مصر نحو تطبيق نماذج المشاركة مع القطاع الخاص لتقديم خدمات النقل ، **والسؤال الثالث** خاص بدراسة اثر نظام المشاركة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص على نمو قطاع النقل في فتره زمنيه محدده بدايتها فترة تطبيق الحكومة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي.

والسؤال الرابع الذي تجيب عنه الدراسة هو هل من الممكن استحداث آلية جديدة للمشاركة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص إلى الدرجة التي تمكن صانع السياسة الاقتصادية من تحقيق أهدافها المتمثلة في زيادة معدل النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة .

كل هذه الأسئلة السابقة وغيرها ستحاول الدراسة وضع إجابات لها من خلال التركيز على كل من الاستثمار العام والاستثمار الخاص وعلاقتهما ببعضهما ودور المشاركة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في التنمية الاقتصادية في مصر عموما وتنميه قطاع النقل خصوصا ، ومدى إمكانية اقتراح برنامج لتفعيل وتطوير المشاركة بين الاستثمار العام والخاص يعمل على علاج فجوة الموارد المحلية وضعف الأداء الادخاري والاستثماري للاقتصاد المصري في ظل الأوضاع الاقتصادية المصرية والتزام مصر بتطبيق حزمه من السياسات الاقتصادية المعروفة باسم برامج الإصلاح الاقتصادي في ظل أزمة مالية عالميه يمر بها النظام الرأسمالي العالمي .

ج - اهمية الدراسة :

تكتسب هذه الدراسة أهميتها البحثية من أهميه موضوع المشاركة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص ، وكذا أهميه الفترة محل البحث وهى فتره تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي اى ما يعرف بسياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر.

1- أهميه موضوع الدراسة :

تأتى أهميه موضوع الدراسة من الأهمية التي تعول على دور الاستثمار في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المنشودة ، فالاستثمار بشقيه العام والخاص هو الوسيلة الرئيسية لزيادة معدلات الإنتاج والتوظف والتشغيل ومن ثم زيادة الناتج / الدخل القومي وتحقيق نمو اقتصادي مطرد .

لذلك فمعرفه الأثر الذي يترتب على نظام المشاركة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في قطاع النقل ، يترتب عليه إمكانية اتخاذ التدابير اللازمة من قبل صانع السياسة الاقتصادية للحد من المخاطر التي تترتب على المشاركة والتي قد تعوق تحقيق معدلات مرتفعه للنمو الاقتصادي ، وكذا العمل على زيادة الأثر التنموي للتكامل بين الاستثمار العام والخاص بصفه عامه وفي قطاع النقل بصفه خاصة وذلك إلى الدرجة التي تمكن صانع السياسة الاقتصادية من تحقيق أهدافها المتمثلة في زيادة معدل النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة .

كما تهتم الدراسة بالتركيز على قطاع النقل كأحد قطاعات الخدمات الإنتاجية ودور المشاركة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في تطوير وتنميه هذا القطاع حتى يتمكن من تقديم خدماته الإنتاجية للاقتصاد القومي بكفاءة عاليه .

وبالتالي فان أهميه موضوع الدراسة في أنها ستعمل على تحديد ماهية وأهمية نظام المشاركة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في مصر ، وما هو اثر هذا النظام على نمو قطاع النقل في فتره الدراسة ، وهل من الممكن استحداث آلية جديدة للمشاركة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص إلى الدرجة التي تمكن صانع السياسة الاقتصادية من تحقيق أهدافها .

2- أهميه فتره الدراسة :

بداية الفترة التي تهتم الدراسة بالتركيز عليها تتمثل في انتهاج الحكومة مجموعه من السياسات الاقتصادية المتمثلة في سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي والتي تعرف اختصارا بسياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي منذ عام 1991 م .

واهم ما يميز تلك السياسة تغير طريقه إدارة دفة النشاط الاقتصادي والتحول من استخدام أساليب التدخل المباشر في النشاط الاقتصادي من جانب الدولة إلى ترك ذلك النشاط يتحدد وفقا لآليات السوق المتمثلة في قوى العرض والطلب (إليه جهاز الأثمان) .

وكذا ما يميز تلك الفترة أنها شهدت تشابها في الإيديولوجيات التي استوحى منها صانع السياسة الاقتصادية زيادة الاهتمام بالاستثمار الخاص بشقيه المحلى والأجنبي ، وذلك في معظم دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء ، هذا التشابه في السياسات الاقتصادية المطبقة تم من خلال تعميم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي على مجموعه البلدان النامية

والبلدان التي كانت اشتراكيه من خلال المنظمات الاقتصادية الدولية (مجموعه المؤسسات التابعة للأمم المتحدة وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) .

كذلك شهدت الفترة محل البحث مجموعه مختلفة من الأزمات المحلية[1] التي تؤثر على كلا من الاستثمار العام والاستثمار الخاص وكذا مجموعه من الأزمات العالمية مثل أزمة مجموعه دول جنوب شرق أسيا وتأتى على رأس الأزمات العالمية الأزمة المالية العالمية الأخيرة [2] وما لها من آثار على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر وبالتالي على حجم الاستثمار الخاص .

وعليه فان أهمية فتره الدراسة تكمن في معرفه اثر المتغيرات التي حدثت محليا وعالميا على حجم التدفقات الاستثمارية إلى الاقتصاد المصري وعلاقة تلك التدفقات بالاستثمار العام .

[1] خذ هنا -على سبيل المثال لا الحصر -حادث الأقصر في عام 1997 والذي اثر بطريقه غير مباشره على الاستثمارات السياحية وكذلك على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة الى الاقتصاد المصري ، وكذلك أزمة تعويم سعر الصرف للجنيه المصري عام 2003 وما صاحبها من ارتفاعات متتالية في تكاليف الإنتاج وبالتالي أثرها على العائد المتوقع على الاستثمار بشقيه العام والخاص وما ترتب أيضا على ارتفاع عبء خدمه الدين العام المصري وبالتالي زيادة العجز الحادث في الموازنة العامة للدولة .

[2] اصطلح على تسميه الازمه التي حدثت في قطاع التمويل العقاري في الاقتصاد الأمريكي وتلاها أزمة النظام المصرفي الأمريكي ومن ثم القطاع المالي بشقيه المصرفي وغير المصرفي انتقلت الى جميع أنحاء العالم بحكم الوضع الذي يحتله الاقتصاد الأمريكي في منظومة الراسماليه العالمية اصطلح على تسميتها بالأزمة المالية العالمية ولمزيد من التفاصيل حول أسباب وطبيعة تلك الازمه يمكن مراجعه : الأزمة التمويلية العالمية وانعكاساتها على مصر ، ورقه العمل مقدمه من الدكتور سلطان أبو على ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ، 2009 .

د ـ اهداف الدراسه :

للدراسة هدفين رئيسيين تسعى لتحقيقهما ، وذلك من خلال دراسة واستعراض موضوع المشاركة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص مع تركيز الدراسة على قطاع النقل ، والهدفين هما :

- التعرف على دور المشاركة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في تطوير الاقتصاد المصري ولا سيما دورها في تطوير قطاع النقل من خلال دراسة حالته في ظل تلك المشاركة .
- العمل على اقتراح برنامج جديد للمشاركة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص لتعبئة الفائض الادخاري المصري للعمل على زيادة كل من الاستثمار العام والاستثمار الخاص ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي المحقق في الاقتصاد القومي ورفع مستوى معيشة المواطنين .

هـ - فروض الدراسه :

تفترض الدراسة أن المشاركة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص يمكن أن تطور قطاعات الاقتصاد القومي - خاصة في مجال البنية الأساسية – ويمكن أن تعمل على زيادة معدل الاستثمار الإجمالي في الاقتصاد القومي .

ومن ثم فان فروض الدراسة هي على النحو التالي :

- أثرت سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي طبق في مصر تأثيرا ايجابيا على طبيعة الاستثمار في البنية الأساسية بفتح المجال لدخول الاستثمارات الخاصة في البنية الأساسية من خلال المشاركة مع الاستثمار العام ، وبالتالي زيادة الحجم الكلى للاستثمار ومن ثم معدلات النمو المحققة ، إلا أن هذا الأثر الايجابي كان محدودا بسبب مجموعه من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي أثرت على المشاركة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص .
- انه من الممكن استحداث آلية جديدة للمشاركة بين نوعى الاستثمار في مصر يمكن من خلالها تعظيم الحجم الكلى للاستثمار وبالتالي حجم الدخل / الناتج المحلى الإجمالي المحقق ، وكذا العمل على زيادة الأثر التنموي للتكامل بين الاستثمار العام والخاص إلى الدرجة التي تمكن صانع السياسة الاقتصادية من تحقيق أهدافها المتمثلة في زيادة معدل النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة .

و - منهج الدراسه :

وتقوم منهجية الدراسة على تناول القضية من محورين ، الأول يعتمد على تحديد الحالة المثلى لنماذج المشاركة عموما وفي مجال خدمات النقل بصفة خاصة من خلال الأدبيات النظرية ، والثاني يعتمد على تحليل التجارب الدولية للدول ذات الخبرة في هذا المجال ، للوصول إلى إطار يجمع بين البعد النظري والبعد التطبيقي ومن ثم الاستفادة من هذا الإطار في تناول الحالة المصرية .

كما تسعى الدراسة لبحث المشاركة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص ودراسة حالة قطاع النقل في مصر منذ بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي من خلال الأدوات المنهجية التالية :

- استخدام المنهج الوصفي والتحليلي في استعراض كل من الاستثمار العام والاستثمار الخاص ومكوناتهما وتحليل اثر المشاركة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص خلال فترة الإصلاح الاقتصادي وذلك على تطور قطاع النقل في مصر ، وكذا من خلال دراسة مدى إمكانية استحداث آليات جديدة للمشاركة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص بما يخدم في النهاية هدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي المنشودة .

- إلى جانب المنهج الوصفي سوف يتم استخدام المنهج الكمي فيما يتوافر من بيانات حيث سيتم تطبيق بعض المؤشرات والمقاييس الإحصائية البسيطة مثل المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية .

- المقارنات الزمانية والمكانية لموضوع الدراسة من خلال دراسة العلاقة بين تطور المشاركة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص وأثرها على تطور قطاع النقل في مصر ، ودلاله اختلاف هذا الأثر من فتره إلى أخرى ، وكذا إجراء المقارنات بين الوضع المصري والخبرة الدولية في مشروعات المشاركة في مجموعه الدول التي تتشابه مع مصر في الخصائص المميزة للنشاط الاقتصادي وكذلك التي تبنت نفس برامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة في مصر .

- سوف يتم الاعتماد على البيانات المنشورة وغير المنشورة التي سوف يتم استيفاؤها من عده مصادر مثل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، ووزارة المالية ، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ووزارة التخطيط ، مع الاستعانة بشبكه المعلومات العنكبوتية (الانترنت) ، إلى جانب الاستعانة بالدراسات والبحوث التي تم إجراؤها في نفس موضوع البحث الراهن .

ل ـ حدود الدراسه :

إن هذه الدراسة محدودة بحدود زمانية وحدود مكانيه :

- فالحدود المكانية هي اقتصار الدراسة على تحليل الوضع داخل الاقتصاد المصري ، ومع ذلك سوف يتم عقد المقارنات بين الوضع في الاقتصاد المصري والأوضاع العامة والإجمالية في المجموعات الاقتصادية الدولية كلما أمكن ذلك ، اى انه يتم توضيح الخبرة الدولية في المشاركة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص بصفة عامه وفي قطاع النقل بصفة خاصة .
- أما الحدود الزمانية التي تقتصر الدراسة على تحليلها هي الفترة منذ بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وما تبعه من استحداث مجموعه سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي اى منذ بداية عام 1991 م حتى أخر ما يمكن الحصول عليه من بيانات متاحة عن النشاط الاقتصادي في مصر .
- إن الدراسة ستركز على دور المشاركة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في حالة قطاع النقل المصري خلال فترة الدراسة .

م- هيكل الدراسه :

تنقسم الدراسة إلى أربعة فصول رئيسية بخلاف التمهيد والخاتمة ، حيث يتناول التمهيد الخاص بالدراسة في استعراض الإطار العام للدراسة من خلال معرفة مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها وكذلك حدود ومنهج الدراسة وأخيرا هيكل الدراسة .

ويتناول الفصل الأول من الدراسة موضوع الاستثمار الخاص والاستثمار العام ودور الدولة في النظرية الاقتصادية ، ويتكون ***الفصل الأول*** من تمهيد يضع إطارا نظريا لتصنيف السلع المختلفة لتحديد خصائص ما يمكن أن يصنف كسلعة عامة يستوجب تقديمها تدخل الدولة ، ومبحثين يتناولا الاستثمار العام والاستثمار الخاص ودور الدولة في إطار النظرية الاقتصادية ، ويتناول ***الفصل الثاني*** من الدراسة الجوانب النظرية للمشاركة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص ، وذلك باستعراض نشأة هذا الأسلوب الاستثماري الجديد ، بالإضافة إلى ثلاثة مباحث رئيسية عن ماهية وأهمية المشاركة وأنواعها وأساليبها وكذلك أهم الضوابط الخاصة بالمشاركة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص .

أما ***الفصل الثالث*** فيتناول المشاركة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في مصر ، مع دراسة حالة قطاع النقل المصري وذلك بتناول الخبرة الدولية في المشاركة في الجزء التمهيدي ثم ينقسم الفصل إلى مبحثين يتناول الأول بشيء من التفصيل قطاع النقل في مصر والثاني المشاركة في التجربة المصرية بالتركيز على موقف قطاع النقل .

أما ***الفصل الرابع*** والأخير فيتناول عرض برنامج مقترح لتفعيل المشاركة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في مصر بوضع إطارا لتطوير المشاركة في الحالة المصرية ، ويلي هذا الفصل عرض أهم النتائج وكذا التوصيات .